

واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي
**The reality of sustainable agricultural development in Algeria
and its role in achieving food security**

ط. د. بوراس ياسمين ، أ. د. غردي محمد

جامعة علي لونيبي البلدية 2، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، yasminabouz8816@gmail.com

جامعة علي لونيبي البلدية 2، مخبر الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات ، gherdim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/03/06 تاريخ القبول: 2023/05/13 تاريخ النشر: 2023/06/06

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز العلاقة بين التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مقومات التنمية الزراعية المستدامة والعوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي، ثم دراسة وتحليل البيانات والإحصاءات الصادرة عن الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية. توصل هذا البحث إلى أن للتنمية الزراعية المستدامة دورا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي من خلال سعيها إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية واستدامة بيئية بالإضافة إلى توفير الموارد المالية والتشريعات القانونية المحفزة على ذلك.

الكلمات المفتاحية: التنمية الزراعية المستدامة؛ الأمن الغذائي؛ إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، التجديد الفلاحي والريفي.

تصنيف JEL: R1, Q130, Q010

Abstract:

This research aims to highlight the relationship between sustainable agricultural development and achieving food security in Algeria. In order to achieve the objectives of this research, the analytical descriptive approach was relied upon by describing the elements of sustainable agricultural development and the factors influencing the achievement of food security, then studying and analyzing statistics issued by national, regional and international organizations. This research concluded that sustainable agricultural development has a fundamental role in achieving food security through its endeavor to achieve economic and social development and environmental sustainability, than to providing financial resources and stimulating legal legislation for that.

Keywords: sustainable agricultural development; Food security; strategy of sustainable agricultural development, agricultural and rural renewal.

Jel Classification Codes: Q010, Q130, R1

I. مقدمة:

يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من نقص كبير في إنتاج المحاصيل الزراعية خاصة إنتاج المواد الغذائية الأساسية، وهو ما نتج عنه ظهور مشكلة العجز الغذائي وعدم تحقيق مبدأ الأمن الغذائي خاصة مع تزايد الطلب على الغذاء باستمرار، مما يجعلها دائما تعاني من نقص تلبية هذه الاحتياجات المتزايدة من الغذاء في ظل عدم نجاعة السياسات الزراعية المطبقة. ولأن قضية الأمن الغذائي أصبحت من التحديات الأساسية للدولة في سياستها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي من أجل تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي في أهم السلع الغذائية الأساسية، يعد تطبيق ما يسمى بالتنمية الزراعية المستدامة حلا لذلك من خلال ما تتطلبه من وضع إستراتيجية علمية وعملية قادرة على استغلال كل الإمكانيات المتاحة وبطريقة تسمح بتحقيق الاحتياجات الغذائية بوسائل وأتماط صحية وسليمة وسياسة حكومية تستند إلى خطط شاملة وطويلة المدى تعي واقع الإنتاج الغذائي الحالي والمستقبلي في الدولة وكيفية تأمين مستلزماته وتطويرها بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مع مراعاة احتياجات الأجيال المستقبلية.

1.I إشكالية البحث :

كما سبق يمكننا طرح الإشكالية الآتية: ما هو واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي؟

2.I فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على أساس الفرضية الأساسية الآتية: تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد الزراعية المتاحة في إطار تنمية زراعية مستدامة.

3.I أهداف البحث:

تهدف من خلال هذا البحث إلى إظهار العلاقة التي تربط بين التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال التطرق إلى معرفة مفهوم التنمية الزراعية المستدامة وأهدافها ومؤثراته ا ومعرفة كذلك مختلف المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه.

II. ماهية التنمية الزراعية المستدامة:

إن التدهور الذي عرفته الموارد الزراعية والبيئية نتيجة الاستعمال المفرط لها والتلوث البيئي الذي تعرضت له الكثير من الأماكن بسبب الملوثات الكيميائية المستعملة في الزراعة وتدهور المراعي وكذا قطع الأشجار والتصحر ، دفع منظمة الأغذية والزراعة الدولية إلى طرح مفهوم التنمية الزراعية المستدامة سنة 1988 استجابة لإدراج البعد البيئي في السياسات والبرامج الزراعية، وهو ما أكدت عليه هذه المنظمة في مؤتمر الأرض بربو ديجا نبرو سنة 1992 ليصبح هذا المفهوم مطالب بتحقيقه من قبل كل الهيئات والدول المشاركة في المؤتمر.

1.II مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

تطرق إلى مفهوم التنمية الزراعية المستدامة العديد من المفكرين والمنظمات الدولية المختصة في هذا المجال إلا أنهم لم يتفقوا على وضع تعريف موحد، فمنهم من ركز على الجانب الاقتصادي ومنهم من ركز على الجانب البيئي ومنهم من ركز على جانب سلامة الغذاء، وفيما يلي أهم التعاريف التي تناولت التنمية الزراعية المستدامة. عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية سنة 1988 التنمية الزراعية المستدامة على أنها إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية المهيأة إلى التغيير التقني والمؤسسي بما يضمن تحقيق الاحتياجات الإنسانية وبصورة مستمرة للأجيال الحالية والمستقبلية، بالعمل

على التنمية الزراعية في قطاعات الزراعة والغابات يصون الأرض والمياه والتنوع الوراثي للنبات والحيوان، وتكون غير ضارة بيئيا ومناسبة فيا وقابلة للتطبيق اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا. (منظمة الأغذية والزراعة، 2018)، وتعرف اللجنة الاستشارية للتكنولوجيا الزراعية المستدامة بأنها الإدارة الناجحة لموارد الزراعة للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للإنسان مع المحافظة على نوعية البيئة أو تحسينها وصيانة الموارد الطبيعية. (محمد السيد عبد السلام، فيفري 1998، صفحة 155).

كما عرفت على أنها استخدام الموارد الطبيعية في تحقيق إنتاج زراعي صحي وكافي للمستهلكين ومريح للمنتجين، مع ضرورة أن تكون العمليات الزراعية المستخدمة غير ضارة بالطبيعة والبيئة ومصالح الأجيال القادمة. (الحاج محمد الحاج، 1428 هـ، صفحة 35) وعرفت كذلك على أنها تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. (صلاح محمود الحجار، 2003، صفحة 13)

مما سبق نستنتج أن التنمية الزراعية المستدامة تهتم بالبعد الاقتصادي للتنمية من خلال استدامة الحصول على العوائد المالية من الزراعة، وبالبعد البيئي بالمحافظة على البيئة وتقليل تأثير النشاط الزراعي على الموارد الطبيعية، وبالبعد الاجتماعي بالحصول على إنتاج غذائي صحي لجميع المستهلكين مع حفظ حقوق الأجيال المستقبلية واستمرارها، مما يجعل الزراعة المستدامة نظاما زراعيا شاملا ومتكاملا يهتم بالمجالات الزراعية الآتية:

- استخدام التقنيات الحديثة الخاصة بالمحافظة على التربة الزراعية وحمايتها من التعرية والانجراف، عبر الاستفادة من إنشاء مصدات للرياح والزراعة المختلطة مع أشجار الغابات ونظم الزراعة بدون حرث، وزيادة خصوبة التربة بالطرق الطبيعية كالنسميد العضوي والحيوي وإتباع الدورة الزراعية؛

- مكافحة الآفات الزراعية والأمراض النباتية بالطرق البيولوجية، واستخدام الدورات الزراعية (زراعة متعاقبة في نفس الأرض لزيادة خصوبتها والحد من انتشار الأمراض، والتقليل من معدلات الإصابة لعائل الرئيسي)، بالإضافة إلى زراعة المحاصيل المقاومة للأمراض، والاستفادة من تطبيقات علوم الهندسة الوراثية والتحسين الوراثي؛

- المحافظة على الموارد الطبيعية خاصة الموارد المائية بترشيد استخدامها وحمايتها من التلوث، من خلال الاستفادة من تقنيات وتطبيقات العلوم الزراعية والبيئية المتعلقة بتصميم واستخدام نظم الري الحديثة، وربطها بالاحتياجات الفعلية للمحاصيل، واستخدام المحاصيل قليلة الاحتياجات المائية، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة للتحكم في بيئة النبات بأساليب البيوت المحمية، وزراعة المحاصيل النباتية حسب المناطق الجغرافية الملائمة لمتطلبات المناخ والتربة، للحصول على معدلات إنتاج عالية باستخدام مساحات زراعية قليلة وموارد إنتاج محدودة.

- تحسين طرق التسويق الزراعي والإدارة المزرعية لضمان حصول المزارع بن على عائد مجزي من العمل الزراعي يكفل لهم تحقيق ربح مناسب لرأس المال المستخدم لكي يستطيعون الاستمرار في النشاط الزراعي؛

- استخدام العلوم المتعلقة بإرشاد المزارعين وتدريبهم على استخدام التقنيات الخاصة بالزراعة المستدامة، مما يسمح لهم بتطبيق البرامج الإرشادية في استخدام مياه الري ونظم الري الحديثة والمكافحة الحيوية (البيولوجية) للحشرات ومسببات الأمراض، وطرق التسميد العضوي والحيوي، والمحافظة على التربة وصيانتها، وهو ما ينتج عنه فوائد في مجال الحفاظ على المصادر الطبيعية من مياه وتربة وإنتاج غذاء صحي لا يتسبب في أمراض ومخاطر صحية للمستهلكين

II.2. أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

تهدف التنمية الزراعية المستدامة إلى تحقيق ما يلي: (السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، 2007، الصفحات 203-

أ - المحافظة على الأراضي الزراعية واستدامتها: تعد الزراعة المستخدم الأكبر للموارد الطبيعية من تربة ومياه، غير أن التعدي على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى الاستخدام غير الزراعي وكذا الاستخدام الخاطئ لها ينتج عنه انجراف التربة وتعريتها وتقليل مساحتها، كما أن إتباع طرق الزراعة المكثفة نتيجة الزيادة في الطلب على المنتجات الغذائية يؤدي إلى تدهور التنوع البيولوجي وخصوبة التربة بسبب الاستعمال المفرط للأسمدة والمبيدات الحشرية والعشبية وتلوث المياه السطحية والجوفية، وعلى هذا الأساس تهدف التنمية الزراعية المستدامة إلى المحافظة على مساحة الأراضي الزراعية وتنميتها بالحد من التصحر والانجراف والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وزيادة القدرة الإنتاجية لها والحفاظ على خصوبتها وإعادة التوازن بينها وبين الكائنات الحية التي تعيش بها وذلك بإتباع الأساليب الزراعية المرتبطة بالحفاظ على حيوية التربة ونظامها الإيكولوجي خاصة بإتباع أساليب المكافحة المتكاملة للتقليل من استخدام المبيدات.

ب - المحافظة على الموارد المائية واستدامتها: إن محدودية الموارد المائية عند معظم دول العالم وكذا عدم كفاءة استخدامها خاصة الغير متجددة منها، بالإضافة إلى زيادة حالات تلوثها نتيجة غياب وضعف مستوى الوعي بأهميتها، وعلى هذا الأساس فإن اعتماد التنمية الزراعية المستدامة ينتج عنه المحافظة على الموارد المائية واستدامتها من خلال إدارة أفضل للمياه الجوفية وترشيد استخدامها، الاعتماد على الزراعة المطرية وزيادة إنتاجية وحدة المساحة، التوسع في الزراعة الأقل استهلاكاً للمياه وأكثر تحملاً للجفاف، مواجهة كل أشكال الاستخدام غير النافع للموارد المائية، استخدام الطرق والتقنيات الحديثة في مجال الري الفلاحي مع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة بعد إعادة تدويرها، العمل على التعاون الدولي والإقليمي والمحلي فيما يتعلق باستخدام الموارد المائية وتأمين زيادة كمياتها الموجهة للزراعة التي تعتبر المستهلك الأول للمياه، مشاركة المؤسسات والهيئات الفاعلة من صناعات القرار والمزارعين وجهات البحث العلمي في إيجاد آليات لزيادة فعالية إدارة الموارد المائية.

ج - المساهمة في التنمية الاقتصادية: تمثل التنمية الاقتصادية إحداث تغيرات متزايدة في الدخل الوطني أكبر من الزيادة في السكان، مما يترتب عليه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد منه من جهة، وضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات الأفراد المتزايدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحقيق فرص أكثر استقراراً للتوظيف، وتعليم أفضل، ومستويات أحسن من الصحة والتغذية، وسكن أفضل، وزيادة في الخدمات العامة المقدمة (الماء، الطاقة، النقل، وسائل المتعة والرفاهية، وخدمات الأمن)، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وتؤدي التنمية الزراعية المستدامة دوراً هاماً في هذا المجال من خلال توفير كميات أكبر من الموارد الغذائية للسكان الذين ينمون بمعدلات مرتفعة، توفير العمالة للقطاعات الأخرى بتبني المكننة والتكنولوجيا في الزراعة، توفير المواد الأولية للصناعات الزراعية، مما يؤدي إلى توسع هذا القطاع وتنمية قطاع الخدمات، توفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع التي تحتاجها التنمية وخاصة التنمية الزراعية وذلك عن طريق التصدير، زيادة الدخل الزراعي الذي يساهم في زيادة دخل الحكومة عن طريق الضرائب، كما تساهم في تنمية سوق السلع غير الزراعية.

د - المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: يعتبر الأمن الغذائي من أهم الأهداف الإستراتيجية لمعظم الدول، ويعني به توفير الغذاء الصحي والكافي في كل وقت وبسعر مناسب محتوي على معظم العناصر والمركبات الغذائية الأساسية، وتعد التنمية الزراعية المستدامة أسلوباً زراعياً يمكنه تحقيق ذلك من خلال صيانة الأراضي الزراعية والمياه والموارد النباتية والحيوانية والمحافظة عليها والاستخدام الرشيد والحكيم لها، مما ينتج عنه زيادة في إنتاج السلع الغذائية الأساسية والقضاء على كل أشكال الفقد والتلف لها مع المحافظة على التوازن البيئي ومنع التلوث بمختلف أنواعه، وبذلك يتحقق توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعية جيدة لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدها وبأسعار موافقة لمستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستديمة، وعليه فإن الأمن الغذائي يعتبر أحد أهم الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة من خلال عملها على تحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي المستدام

والحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها، مما يجعلها قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية ومحافظة على البيئة.

3.II. مقومات التنمية الزراعية المستدامة:

إن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة يرتكز على مجموعة من المقومات يتميز بها القطاع الزراعي عن غيره من القطاعات الأخرى والتي نلخصها فيما يلي: (بمحت محمد أبو النصر، 16/14 أكتوبر 2003، صفحة 07)

أ - أن تكون محافظة على البيئة: وهو ما يعني المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من فقدان العناصر الغذائية بها وزيادة حيوية النظام الزراعي والبيئي بأكمله بدءاً بالإنسان والمحاصيل والحيوانات وحتى مكونات التربة والعناصر الحيوية بها، بالإضافة إلى المحافظة على صحة المحاصيل والحيوانات والإنسان من خلال العمليات البيولوجية مع الاستخدام الكفء للموارد الزراعية المتجددة.

ب - أن تكون مجدية اقتصادياً: ويعني به أن يتمكن المزارعين من إنتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو إدرار الربح أو تحقيق الأمرين معاً، الحصول على عوائد كافية لتغطية نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج، التقليل من المخاطر والمحافظة على الموارد، وعلى هذا الأساس فإن الجدوى الاقتصادية في هذه الحالة لا تقاس بحجم الإنتاج المباشر فقط بل ترتبط بتحقيق المحافظة على الموارد والحد من المخاطر.

ج - أن تكون عادلة اجتماعياً: ويعني به أن توزع الموارد والقدرات بشكل يلي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، ويضمن حقوقهم في استخدام هذه الموارد من خلال توفير لهم رأس المال الكافي والمساعدات التقنية اللازمة وفرص التسويق لكل منتجائهم، مع إفساح المجال للجميع في المشاركة في صنع القرار.

د - أن تكون إنسانية: ويعني بها احترام كل أشكال الحياة والإقرار أساساً بكرامة كل البشر، ومراعاة الهيئات والعلاقات والثوابت الاجتماعية، واحترام القيم الإنسانية الأساسية كالثقة، الشرف، الكرامة، التعاون والرأفة.

هـ - أن تكون قادرة على التكيف: ويعني به أن تكون المجتمعات وخاصة الريفية منها قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في الظروف ذات العلاقة بالزراعة مثل: النمو السكاني، السياسات الاقتصادية والزراعية، الطلب والعرض في السوق، التغيرات في الأسعار، التطورات التقنية الجديدة والابتكارات في المجالات الاجتماعية والثقافية.

4.II. مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة:

بناء على تعريف التنمية الزراعية المستدامة يمكن تقسيم مؤشراتنا إلى: مؤشرات اقتصادية وتقنية، مؤشرات اجتماعية ومؤشرات بيئية والتي على أساسها يتم تحديد مستويات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في أي دولة. (أمينة بن خزناحي، 2013/2012، صفحة 36)

أ - المؤشرات الاقتصادية والتقنية: تتمحور هذه المؤشرات في الجوانب الآتية:

- الأهمية النسبية للنتائج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نصيب الفرد من الناتج الزراعي، ومعدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي؛
- الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي، وإنتاجية العامل الزراعي؛
- معدل استخدام المكنتنة واستهلاك الأسمدة الكيماوية؛
- النسبة المئوية للأراضي الزراعية والمراعي والغابات من المساحة الإجمالية؛
- نسبة المساحة المروية ونصيب الفرد من مساحة المحاصيل الموسمية والمستدامة من المساحة المزروعة؛
- نصيب الفرد من المياه المتاحة.

ب - المؤشرات الاجتماعية: تتمحور هذه المؤشرات في الجوانب الآتية:

- نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان، ونسبة القوة العاملة الزراعية إلى إجمالي القوة العاملة؛
- نسبة الفرد الريفي والعامل الزراعي من الأراضي الزراعية؛
- نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني والسكان المعرضين لسوء التغذية.

ج - المؤشرات البيئية: تتمحور هذه المؤشرات في الجوانب الآتية:

- التصحر أو الزحف الصحراوي على الأراضي الزراعية؛
- المحميات الطبيعية والبحرية، وأجناس الطيور والتدييات والنباتات.

III. ماهية الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تعرف اهتماما بالغا على المستوى المحلي، الإقليمي والعالمي، مما دفع العديد من المفكرين والمنظمات والمهينات الدولية إلى البحث عن الأجوبة المتعلقة بالتساؤلات المرتبطة به وأهمها: ما هو الأمن الغذائي وما هي أبعاده ومؤشراته والعوامل المؤثرة فيه؟

III.1. مفهوم الأمن الغذائي:

هناك العديد من المفاهيم والتعريفات أطلقت على الأمن الغذائي أهمها ما يلي:

- يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم. (محمد رفيق أمين حمدان ، 1999، صفحة 16)، وعرفته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) على أنه وضع ينشأ عندما تتاح لجميع الناس وفي جميع الأوقات الفرص المادية والاقتصادية والاجتماعية للحصول على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية تلي احتياجاتهم التغذوية وأفضليتهم الغذائية لممارسة حياة نشيطة وصحية. (منظمة الأغذية والزراعة، 2000، صفحة 26)

- أما البنك العالمي فعرفه على أنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وأوقات تردي الإنتاج وظروف السوق الدولية. (عزت ملوك فناوي، 25 سبتمبر 2002، صفحة 03)

- أما المفهوم الحديث للأمن الغذائي حسب ما عرفه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في 1996، بأنه حالة تتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية، كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 17/13 نوفمبر 1996)

من التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الأمن الغذائي على أنه توافر الأغذية بكميات وافرة تحقق إمدادات كافية من

الأغذية سواء من الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد لتلبية الحاجات الاستهلاكية للمواطنين كافة في جميع أنحاء البلد الواحد. وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين مستويين للأمن الغذائي وهما:

- الأمن الغذائي المطلق: ويعني به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. غير أن هذا التعريف المطلق للأمن الغذائي يواجه انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني في حالة تحقيقه إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية

القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

- الأمن الغذائي النسبي: فيعني به قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل نظامي، وعليه فالأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساسا توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى تتمتع بها الدولة أو الدول المعنية بميزة نسبية على الدول الأخرى تسمح لها بالدخول إلى الأسواق الغذائية الدولية لتبادل السلع أو أن تتحصل على مساعدات دولية، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

III.2. مبادئ الأمن الغذائي:

يرتكز الأمن الغذائي على أربعة مبادئ يجب توافرها لتحقيقه نلخصها فيما يلي: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،

5/3 ماي 2007)

أ - **توفر الغذاء:** يعني توفر كميات كافية وأكيدة من المواد الغذائية تكون من مصادر موثوق بها ومستدامة. كما يعني توفر الأغذية ضرورة توفره إياها كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة والمستدامة من الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد، مع العلم أن الاهتمام في المراحل الأولى كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض وفي المرحلة الموالية الاهتمام بالجودة والتنوع أي الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وحاليا يتم التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، والذي عرفته منظمة الصحة العالمية على أنه توفر كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة أثناء عملية إنتاج الغذاء وتصنيعه وتخزينه وتوزيعه لضمان أن يكون هذا الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملئنا للاستهلاك، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد زيادة المخاوف من الأمراض التي تنقل من خلال السلع الغذائية، مثل مرض جنون البقر والحمى القلاعية، حتى أصبحت هذه من أهم متطلبات الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء. وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات العضوية التي تعتبر ذات إنتاج سليم و آمن صحيا وبيئيا.

ب - **الوصول إلى الغذاء:** تعتبر القدرة على الحصول على الأغذية عنصرا مهما في تحقيق الأمن الغذائي، لأنه حتى إذا توفرت كميات كافية من الأغذية وعدم وجود الفرص المادية والاقتصادية فلا يتم الحصول على الأغذية، وعلى هذا الأساس فيعني الحصول على الأغذية هو توفر للأفراد الموارد الكافية لشراء الأغذية المناسبة وكذا الأموال اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج من بذور والإمدادات الزراعية الأخرى، كما تشمل كذلك عملية تسويق المنتجات الغذائية ونقلها إلى الأسواق وأسعارها في أسواق الجملة والتجزئة، وعليه يمكن زيادة القدرة على الحصول على الأغذية من خلال تحسين قدرات المواطنين في الحصول على دخول مستقرة وثابتة على مدار السنة، فضلا عن تحسين الخدمات الحكومية من طرقات وشبكات النقل وكذا إبرام الاتفاقيات الدولية التي تعمل على تسهيل عمليات انسياب السلع الغذائية بين المناطق داخل الدولة الواحدة أو بين الدول.

ج - **الاستقرار الغذائي:** يعني به ضمان تلبية الاحتياجات التغذوية لأفراد المجتمع في جميع الأوقات وطوال السنة بما يكفي من الأنواع المختلفة من الأغذية الجيدة والسليمة والصحية، ويجب أن لا يكون هناك فقدان فرص الحصول على الأغذية نتيجة الصدمات المفاجئة (مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية)، وهو ما يتطلب من كل دولة أن تكون قادرة على الإنتاج أو الاستيراد للأغذية التي تحتاجها وأن تكون قادرة على تخزينها وتوزيعها بشكل منتظم، عادل ومستدام.

د - **استخدام الأغذية:** يعني به أن التغذية المتحصل عليها يجب أن تكون بالكميات المناسبة وفي الأوقات الصحيحة والضرورية لاستخدامها وبأفضل الطرق الممكنة للحصول على ما يكفي من طاقة ومغذيات لممارسة حياة ملؤها الصحة والنمو، بالإضافة إلى استخدام هذه الأغذية من خلال نظام غذائي ملائم لكل فرد يتم على أساسه الحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية

والصرف الصحي للوصول إلى حالة الرفاه التغذوي الذي يتم بفضل تلبية جميع الاحتياجات الفسيولوجية، مما يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي.

III.3. العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي:

يتأثر تحقيق الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل المباشرة وغير المباشرة التي في غالب الأحيان تكون متداخلة فيما بينها والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي: (عبد الكريم صالح حرمان، 2008)

أ - العوامل الديموغرافية: يعتبر التزايد السكاني من أهم العوامل التي تزيد من مشكلة عدم وفرة الغذاء في أي منطقة أو في أي دولة، حيث إذا كان هناك تسارع في متوسط معدل نمو السكان يفوق متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة فسوف يؤدي هذا إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء. كما أن هذا التزايد الكمي للسكان يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، مما ينتج عنه الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو/ وبين الدول، وهو ما يؤدي إلى تزايد كبير في سكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، وتراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق، كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي لمعظم الدول في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخل الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعاً لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى، ويصاحب ذلك عادة تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر. ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.

ب - العوامل الطبيعية: تشكل العوامل الطبيعية الركيزة الأساسية للأمن الغذائي والتي تشمل المناخ والأرض والمياه، حيث تعتمد الزراعات على العوامل المناخية والتي تتميز في أغلب الحالات بالتذبذبات والتقلبات من سنة إلى أخرى، مما يجعل الإنتاج الزراعي هو الآخر يعرف تذبذب في الإنتاج خاصة في الدول التي تعتمد على الزراعات التقليدية، إضافة إلى ذلك التغير المناخي الذي أصبح يؤثر على كمية المياه ونوعية الأراضي والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الأرضية، كما أن انخفاض نسبة الأراضي الصالحة مقارنة مع المساحة الكلية نتيجة التعرية والتصحر والزحف العمراني مع عدم الاستغلال الكلي للأراضي القابلة للزراعة ومع تزايد عدد السكان ينخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية. وعدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها خاصة في الدول النامية التي تعتمد أغلبها على الري التقليدي الذي يستعمل فيه كميات كبيرة من المياه والتي تضع كمية كبيرة منها بسبب الحرارة وشدة التبخر، إضافة إلى نقص الكفاءة والآلات الحديثة للزراعة والري.

ج - الخيارات التنموية الكلية المتبعة: في كثير من اقتصاديات دول العالم إستراتيجيتها التنموية الكلية لا تقوم على القطاع الزراعي، بل يكون الاهتمام الأكبر فيها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، مما لا يعطي اهتماماً كبيراً لهذا القطاع في مجال المخصصات المالية الموجهة للبحث والاستثمار في الزراعة وهو ما يساهم في زيادة العجز الغذائي، بالإضافة إلى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة خاصة في الدول النامية للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي.

د - المتغيرات الدولية: إن المتغيرات التي عرفها العالم في العشرة الأخيرة من القرن العشرين خاصة في التوجه نحو اقتصاد السوق وتراجع الدور الحكومي في الدول النامية وتوجهها نحو الخصوصية، وكذا إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي كان من أهم اتفاقياتها اتفاقية الزراعة التي من متضمناتها تخفيض جميع أشكال الدعم المحلي المشوه للتجارة الزراعية، وهو ما يجعل شروط التمويل والإقراض الزراعي أعلى تكلفة، مما ساهم في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، كما أن أحكام المنظمة العالمية للتجارة وخاصة في مجال حقوق الملكية الفكرية سوف يزيد من أسعار الوسائل التكنولوجية اللازمة للتنمية الزراعية، وأن تخفيض الرسوم الجمركية

سيخفض من موارد الخزينة التي تساهم في تمويل الواردات، وكذا اتفاقية الصحة والصحة الحيوانية التي تحد من تصدير المنتجات الزراعية إلى الدول المتقدمة، مما يجعل هذه الاتفاقيات تؤثر على تطور القطاع الزراعي في الدول النامية وتزيد من لا أمن الغذائي في هذه الدول.

IV. التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

إن تحقيق الأمن الغذائي لا يتحقق إلا من خلال تحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تنطلق من الاستغلال الأمثل لما هو متوفر من الموارد الزراعية والبشرية، وكذا تحديث القطاع الزراعي وتنمية قدراته الإنتاجية والتنافسية مع صيانة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة.

1.IV. مقومات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر:

إن تحقيق تنمية زراعية مستدامة مرتبط بما تتوفر عليه الدولة من موارد طبيعية وبشرية ومالية وإطار مؤسسي وتشريعي مرافق لها يشجع على استغلال هذه الموارد وتنميتها، مما ينتج عنه نمو اقتصادي يحسن من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية ويحافظ على استمرارها للأجيال المستقبلية.

1.1.IV. الإطار المؤسسي والتشريعي للتنمية المستدامة في الجزائر:

إن تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وخاصة في القطاع الزراعي في إطار تطبيق اتفاقية ريو دي جانيرو حول التنمية المستدامة دفع بالدولة الجزائرية إلى إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات المختصة في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم هذه التنمية.

أ - المؤسسات والهيئات المختصة في تحقيق التنمية المستدامة: تمشيا لتبني الجزائر لمبادئ وأهداف التنمية المستدامة دفعها إلى إنشاء إطار مؤسسي يعمل على تحقيق هذه التنمية يتمثل في ما يلي:

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة

- المديرية الفرعية لتسيير وتطهير وحماية البيئة

- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

- المحافظة الوطنية للتكوين البيئي

ب - الإطار القانوني والتشريعي للتنمية المستدامة في الجزائر: موازاة مع إنشاء الهيئات المشرفة على تحقيق التنمية المستدامة

أصدر المشرع الجزائري العديد من القوانين والتشريعات ذات العلاقة المباشرة بالتنمية المستدامة أهمها ما يلي:

- القانون 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها؛

- القانون 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؛

- القانون 03-11 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة؛

- القانون 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛

- القانون 03-16 المؤرخ في 2003/10/25 المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا؛

- القانون 04-03 المؤرخ في 2004/07/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة؛

- القانون 04-09 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة؛

- القانون 04-20 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية

المستدامة؛

- القانون 05-03 المؤرخ في 06/02/2005 المتعلق بحماية البذور والمشاتل النباتية في إطار التنمية المستدامة؛

- القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04/08/2005 المتعلق بالمياه؛

- القانون 06-06 المؤرخ في 20/02/2006 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة؛

- القانون 06-15 المؤرخ في 15/11/2006 المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها؛

- القانون 07-05 المؤرخ في 13/05/2007 المتعلق بحماية المساحات الخضراء وتنميتها المستدامة؛

- القانون 11-02 المؤرخ في 17/02/2011 المتعلق بالمحالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

IV.2.1. توفر الموارد الطبيعية، البشرية والمالية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة:

تمثل المقومات الطبيعية والبشرية والمالية المحرك الأساسي لأي تنمية زراعية وخاصة التنمية الزراعية المستدامة وذلك من

خلال الاستغلال الأمثل لها مع المحافظة عليها للأجيال المستقبلية، وفي هذا الإطار تملك الجزائر موارد طبيعية وبشرية تؤهلها

لتحقيق ذلك.

أ - **الموارد الطبيعية:** تتوفر الجزائر على موارد طبيعية من أراضي زراعية وموارد مائية تمكنها من زيادة المساحة الزراعية، أو زيادة المساحة المحصولية، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة.

- **الأراضي الزراعية:** تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية المستدامة في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.507% و 20% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة بـ 23817100 هكتار، وهو ما يبينه الجدول رقم (1) (أنظر الملحق). نلاحظ أن مجموع مساحة الأراضي المستعملة في الفلاحة والتي تتكون من الأراضي الصالحة للزراعة، المراعي والمجاري وأراضي الإستغلال الفلاحية غير المنتجة، والغابات، عرفت تطورا حيث انتقلت مساحتها من 45206.8 ألف هكتار عام 2001، إلى 48059.64 ألف هكتار سنة 2019، وتمثل هذه الزيادة نسبة 6.31%، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الأراضي الصالحة للزراعة التي انتقلت من 8193.74 ألف هكتار سنة 2001 إلى 8563.67 ألف هكتار سنة 2019، وكذلك إلى الزيادة في أراضي

الإستغلال الفلاحية غير المنتجة التي تتكون من المزارع والمباني والمساحات وأماكن الدرس والطرق والقنوات والوديان والمجار، التي انتقلت مساحتها من 875.34 ألف هكتار سنة 01/00 إلى 2652.45 ألف هكتار سنة 20/19، وكذلك إلى التطورات التي عرفتها الأراضي الرعوية التي انتقلت مساحتها من 31914.8 ألف هكتار سنة 01/00 إلى 32752.53 ألف هكتار سنة 20/19، وهذه الزيادة راجعة إلى الإصلاحات التي عرفها القطاع من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، ثم تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2009 الذي تم بفضل استصلاح مساحات واسعة من الأراضي في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، إنشاء العديد من المباني الخاصة بالتبريد والمصانع التحويلية للمنتجات الزراعية خاصة المطاحن، معاصر الزيتون، مصانع تحويل الطماطم، ومصانع العصير، مصانع إنتاج الحليب ومشتقاته، وفتح الطرقات وتوصيل قنوات الري، والاهتمام بتنمية المراعي في المناطق السهبية.

- **الموارد المائية:** تشجع الجزائر في السنوات الأخيرة نحو استغلال مواردها المائية البحرية الممتدة على سواحلها الشاطئية المقدرة بـ 2500 كلم، من خلال إنشاء العديد من مصانع تحلية مياه البحر، أهمها مصنع أرزيو بطاقة إنتاجية كلية 900 ألف م³ في اليوم، مصنع الجزائر الذي ستكون طاقة إنتاجه 200 ألف م³ في اليوم، هذه الموارد المائية ساهمت في التوسع في الأراضي المسقية التي انتقلت مساحتها من 498,5 ألف هكتار سنة 2000 إلى 1183.8 ألف هكتار سنة 2015 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، صفحة 10)، وهو ما يعادل نسبة نمو بـ 137.47%.

ب - الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة ل استغلال الأمتل للموارد المتوفرة للزراعة، وتحقيق التنمية الزراعية بصفة عامة والتنمية الزراعية المستدامة بصفة خاصة، وفي هذا الإطار عرفت القوة العاملة في القطاع الزراعي تطورا ملحوظا بتطبيق مخططات التنمية الفلاحية، وهو ما بينه الجدول رقم (2) (أنظر الملحق)، حيث نلاحظ أن هناك تطورا في حجم القوة العاملة الإجمالية وحجم القوة العاملة في القطاع الزراعي، فنجد أن حجم العمالة الفلاحية أنتقل من 2525 ألف عامل سنة 2000 إلى 2959 ألف عامل سنة 2015 ليصبح 2693.55 ألف عامل سنة 2019، وهو ما يمثل نسبة زيادة ب 17.18% ما بين سنة 2000 و 2015. مع العلم أن هذه الزيادة ترجع إلى تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية بداية من سنة 2000، الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه، وكذا تطبيق مخطط الإنعاش الوطني، ثم برنامج دعم النمو بداية من 2005 ليليه المخطط الخماسي بداية من 2009 الذي طبق فيه برنامج التجديد الفلاحي والريفي، ثم المخطط الخماسي الثاني 2015-2019. مع هذا بقيت نسبة العمالة الفلاحية إلى نسبة العمالة الإجمالية لا تزيد عن 25% كأقصى حد، بسبب زيادة العمالة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات التي أولت لهم الدولة اهتماما كبيرا.

ج - الموارد المالية: يعتبر توفر الموارد المالية أحد الوسائل الأساسية لتمويل العمليات الإنتاجية لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية، حيث يرتبط توفر الموارد المالية بحجم المخصصات المالية الموجهة لدعم هذا القطاع في إطار البرامج التنموية وكذا سياسة التمويل الفلاحي في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها القطاع. من خلال الجدول رقم (3) (أنظر الملحق) نلاحظ أن هناك تطورا في حجم المخصصات المالية الكلية أو المخصصة للقطاع الزراعي، إلا أن نسبة مخصصات القطاع الفلاحي بالنسبة لإجمالي المخصصات عرفت تراجعا من نسبة 12.46% في برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى 4.71% في المخطط الخماسي الأول ثم 3% في المخطط الخماسي الثاني وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بالقطاعات التي تعمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد كقطاع السكن والأشغال العمومية والتربية من جهة وكذا استفادة القطاع من برامج أخرى، حيث استخدمت مخصصات القطاع الفلاحي في استغلال الإمكانيات الفلاحية وتممينها وتوفير ظروف استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وإحداث مناصب شغل جديدة لتحسين ظروف معيشة الفلاحين خاصة في المناطق الريفية في إطار برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وفي توفير الظروف اللازمة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية في إطار زيادة فعاليات تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وفي تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والتجديد الريفية الذي انطلق في سنة 2009.

3.1.IV. توفر بيئة سوقية تساهم في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

يعتبر وجود السوق شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث لا يمكن تحقيق زيادة متتالية في الإنتاج دون وجود الأسواق اللازمة لتصريفه بالأسعار المناسبة التي تحقق هامش ربح للمنتجين والمتعاملين في السوق، مع العلم أن حجم السوق يتحدد بعدد السكان أو بحجم الناتج المحلي الإجمالي أو بحجم الطلب الفعال المرتبط بالقدرة الشرائية، وفي هذا الإطار تحتوي الجزائر على سوق كبير سواء من حيث عدد السكان الذي بلغ أكثر من 39 مليون نسمة سنة 2015 وناتج محلي إجمالي قدر ب 166894 مليون دولار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، صفحة 11)، وتنوع مناخي من منطقة إلى أخرى، مما يجعل تنوعا في الإنتاج الزراعي وفي أوقات جنيته، وكذا وجود طرق وخطوط للسكك الحديدية تربط بين شرق البلاد وغربه وشماله مع جنوبه وكذا مطارات موانئ تشكل مقومات تسويقية مهمة يمكن استغلالها لتحقيق معدلات عالية للتنمية الزراعية المستدامة.

4.1.IV. إستراتيجية تحقيق التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:

عملت الدولة الجزائرية بداية من سنة 2000 على تطبيق سياسة زراعية تهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من

خلال تطبيق برامج وخطط لاستغلال كل المقومات والفرص المتاحة للقطاع بالعمل على: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2009)

- زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها؛
- تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية خاصة مرافق المياه، الطاقة، الطرق، تشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع توفير الدعم اللازم لسكان الأرياف؛
- تحسين الممارسات الزراعية وأساليب الري الحديثة لرفع كفاءة استغلال المياه والحد من هدرها؛
- تنمية وتطوير المراعي والغابات حفاظا على البيئة والحد من التصحر مع تكثيف البرامج الإرشادية للمزارعين؛
- تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية من خلال تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي وفرّ الدعم المباشر وغير المباشر لمدخلات الإنتاج، وتقديم القروض بدون فوائد وضمانها، ودعم أسعار المنتجات الزراعية الأساسية؛
- تحسين الممارسات الزراعية المستدامة خاصة في استخدام طرق الري الحديثة والأسمدة العضوية والتقليل من استخدام المبيدات الكيميائية والاهتمام بالمكافحة البيولوجية؛ وتجميع مياه الأمطار ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الزراعة؛
- التوسيع الأفقي للأراضي الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي وتوفير البنية التحتية؛
- التوعية عبر وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بالحفاظ على الموارد البيئية وكفاءة استخدامها بهدف إنتاج غذاء صحي وكافي، مع حفظ حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.
- كما يهدف المخطط الخماسي الثاني إلى تقديم حلول للتحديات التي تواجهها الفلاحة الجزائرية من خلال المحاور الخمس

الآتية: (MADR, 2013, pp. 7-9)

- استمرارية الجهود المبذولة لتقوية وتوسيع القاعدة الإنتاجية؛
- العمل على تكثيف الإنتاج الزراعي والغذائي؛
- تعزيز آليات حماية الإنتاج الوطني؛
- تكثيف إجراءات حماية وتقييم الموارد الطبيعية في إطار تحقيق التنمية المستدامة؛
- مواصلة التكوين لتحسين القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني.

IV.2. واقع الأمن الغذائي في إطار التنمية الزراعية المستدامة:

يؤدي القطاع الزراعي الجزائري دورا هاما في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال تنمية الموارد الفلاحية والمحافظة عليها للأجيال القادمة، وهو ما يزيد من مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الزراعي والوطني، وفي الرفع من مستوى معيشة السكان الذين يزاوون نشاطاتهم الفلاحية واستقرارهم بالمناطق الريفية، وفي تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة وفق الزيادة السكانية حاليا ومستقبلا، وهو ما يمثل الأمن الغذائي، خاصة في ظل الاتفاقيات الدولية والمنافسة السعوية للمنتجات الزراعية.

IV.2.1. تطور الإنتاج الفلاحي (نباتي وحيواني):

عملت الجزائر من خلال سياستها الزراعية وبرامجها التنموية إلى زيادة إنتاجها النباتي والحيواني بتوفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أ - **تطور الإنتاج النباتي:** يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية وفي زيادة الصادرات الزراعية والتقليل من وارداتها وهو ما يساهم في

الحد من العجز في الميزان التجاري، وفي هذا الإطار عرف الإنتاج الزراعي تطورا ملحوظا في أهم المنتجات الزراعية خلال تطبيق البرامج التنموية وهو ما يبينه الجدول رقم (4) (أنظر الملحق)، نلاحظ أن حجم الإنتاج النباتي عرف تطورا كبيرا في معظم فروعها بداية من سنة 2000، التي بدأ فيها تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويرجع هذا التحسن إلى السياسة الزراعية التي اعتمدها الدولة في مجال التمويل والدعم واستصلاح الأراضي واستخدام طرق الري الحديثة والتركيز على التوسع الرأسي وتكثيف الإنتاج في إطار البرامج التنموية المطبقة في هذه الفترة، بالإضافة إلى الظروف المناخية الملائمة وارتفاع معدلات سقوط الأمطار وانتظامها في العديد من السنوات، ورغم هذا النمو نلاحظ هناك تذبذب في الإنتاج وعدم استقراره خاصة في فرع الحبوب خلال هذه الفترة خاصة في السنوات التي تقل فيها الأمطار وعدم استعمال الري التكميلي، مما يتطلب على الدولة توسيع الزراعات بالري حتى في المناطق التي بها معدلات الأمطار مرتفعة.

ب - تطور الإنتاج الحيواني: يعتبر الإنتاج الحيواني الجزء الثاني من الإنتاج الزراعي، حيث يوفر العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن استعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفة عامة، وتتصف تربية الحيوانات في بلادنا بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء، البيض، الحليب والبيض، وعرف الإنتاج الحيواني تطورا معتبرا بدأ في سنة 2000، وهو ما يوضحه الجدول رقم (5) (أنظر الملحق). إذ نلاحظ أن الإنتاج الحيواني في معظم فروعها عرف تطورا كبيرا بداية من سنة 2000، التي بدأ فيها تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويرجع هذا التحسن إلى السياسة الزراعية التي اعتمدها الدولة خاصة بتطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من 2009، والمتمثلة في دعم إنتاج اللحوم بكل أنواعها، حيث يستفيد مربو الغنم والماعز على وجه الخصوص من التكفل بتلقيح الماشية، وإعانات من أجل تجديد حظائر تربية الماشية، وإنشاء مراكز التكاثر، وتوفير العلف بأسعار مدعومة في حالة الجفاف، كما يستفيد مربو الدواجن والقطعان الصغيرة من دعم موجه لتجديد وسائل الإنتاج واقتناء الماشية والصيوان، أما تربية الخيول والإبل فتم تدعيمها من خلال تشجيع توالد السلالات المحلية وتطوير المهن ذات الصلة بهذه النشاطات، كما دعم هذا البرنامج شعبة إنتاج الحليب وجمعه من خلال دعم اقتناء البقر الحلوب لدى المومنين المتعاقدين، ودعم تجديد التجهيزات وشراء عتاد جمع الحليب وإنتاج العلف.

IV.2.2. مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي:

يعتبر إجمالي الناتج المحلي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في الدولة ومستوى نموه ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينه والتي من بينها القطاع الزراعي الذي يحتل في الجزائر أهمية من حيث مساهمته في تكوين إجمالي الناتج الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، والجدول رقم (6) (أنظر الملحق) يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.

من الجدول رقم (6) نلاحظ أن الناتج الزراعي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2000-2015، حيث انتقل من 425.583 مليار دج سنة 2000 إلى 1971.8 مليار دج سنة 2015، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 363.31%، وذلك بسبب زيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع وزيادة حجم الدعم لمعظم الفروع الفلاحية، كما نلاحظ أيضا أن إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة ارتفع بنسبة 226.19% فقط، مما يعني أن زيادة الناتج الزراعي أكبر بكثير من زيادة إجمالي الناتج المحلي، وهذا بسبب التطور الحاصل في القطاع الزراعي على حساب بعض القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي

تراجعت نسبة مساهمته بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي، خاصة مع تراجع أسعاره في سنة 2015، أما بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي فتراوحت ما بين 08.31% سنة 2000 و 11.81% سنة 2015، وهي نسب ضعيفة جدا رغم أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الزراعية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع الخدمات والبناء الأشغال العمومية، كما أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي سجل ارتفاعا من سنة إلى أخرى انتقل فيها من 11.80 ألف دج للفرد سنة 2000 إلى 49.340 ألف دج للفرد سنة 2015، وهو ما يمثل نسبة نمو 318.13% وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع كمية الإنتاج الزراعي من جهة، وإلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية من جهة ثانية، ورغم هذا يبقى نصيب الفرد من الناتج الزراعي ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة

IV.2.3. مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية التي يمثل نسبة سكانها في الجزائر بحوالي 25.92% من مجموع السكان في 2015 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، صفحة 01)، وأن نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي تقدر بـ 2% سنويا، بينما تقدر نسبة تزايد إجمالي السكان بـ 1.8%، وهو ما يبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن القطاع الفلاحي يعرف المحجرة الريفية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة.

IV.2.4. واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

يختلف الأمن الغذائي من دولة إلى أخرى وذلك باختلاف النمط الغذائي للسكان وعددهم وكذا القدرات الإنتاجية للمنتجات الزراعية والإمكانات المتاحة لذلك. والجزائر كغيرها من الدول حاولت مواجهة مشكلة الأمن الغذائي بتبني العدي من الإصلاحات في القطاع الزراعي خاصة مع بداية الألفية الثالثة بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبعده برنامج التجديد الفلاحي والريفي إضافة إلى البرامج المرافقة لهما وهذا سعيها منها لزيادة حجم الإنتاج الزراعي بكل فروعها واستيعاب الطلب الكلي لأهم المنتجات الواسعة الاستهلاك وتقليص الفجوة الغذائية والحد من الاستيراد. من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ بأن نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب الوطني تبقى ضعيفة رغم التحسن الكبير الذي عرفته معظم المنتجات خاصة الحبوب، البطاطا، الخضر، اللحوم، الحليب ومشتقاته والبيض، مما رفع من نسبة الاكتفاء الذاتي في هذه المواد خاصة البطاطا والخضر والتي تعتمد على الري من جهة وكذا بسبب الدعم الموجه لها من جهة أخرى، أما الحبوب فعرفت تراجع في نسبة الاكتفاء الذاتي رغم كل الدعم الموجه لهذا الفرع وهذا بسبب ارتباطه بالظروف المناخية، مما دفع بالدولة إلى تغطية الطلب من المواد الضعيفة الإنتاج بالاستيراد الذي كلفها 6.887 مليار دولار سنة 2015، لتلبية هذه الاحتياجات من المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية.

IV.2.5. الفجوة الغذائية في الجزائر:

تعتبر الفجوة الغذائية من أهم مؤشرات الأمن الغذائي، وتعرف على أنها الفرق بين ما يستطيع البلد إنتاجه من المواد الغذائية وبين ما تحتاجه من هذه المواد، كما تعرف على أنها الفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من السلع الغذائية وبالتالي فهي تعكس العجز المحلي للسلع المحلية على تلبية احتياجات السكان الذي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد، مما ينتج عنه عجز في الميزان التجاري الغذائي الذي يعتبر مقياس الفجوة الغذائية والذي يؤثر على ميزانية الدولة إذا لم يكن لها موارد أخرى تغطي بها هذا العجز، وفي الجزائر رغم الجهود المبذولة في هذا المجال إلا أنها تبقى تعاني من عجز كبير في الغذاء وهو ما يبينه العجز المستمر في الميزان التجاري الغذائي حسب الجدول رقم (8) أنظر الملحق. نلاحظ تطورا في قيمة الصادرات الغذائية الذي وصل إلى

277.82 مليون دولار سنة 2014، بنسبة نمو 700.63% مقارنة بسنة 2000، إلا أن هذا التطور عرف تراجع في سنة 2015 نتيجة تراجع الأسعار من جهة وكذلك توجيه جزء من هذه السلع التي كانت تصدر إلى الاستهلاك المحلي لينتعث في السنوات اللاحقة حيث بلغت قيمة الصادرات الغذائية 410.6 مليون دولار سنة 2019 نتيجة الجهود المبذولة لتشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات. أما قيمة الواردات الغذائية هي الأخرى عرفت ارتفاعا مستمرا وصل إلى 7610.20 مليون دولار سنة 2014، بنسبة نمو 249.39% مقارنة بسنة 2000، والتي هي الأخرى عرفت تراجع في سنة 2015 بسبب تراجع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية وكذا تقليص استيراد عدد من السلع الغذائية نتيجة التحسن في إنتاجها محليا، كما أن نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية تبقى ضعيفة جدا ولم تتعدى في أحسن الحالات 3.65%، وهذا بسبب ضعف حجم الصادرات الغذائية نتيجة زيادة الطلب المحلي على السلع الغذائية خاصة الأساسية منها.

V. الخلاصة :

مما سبق نستنتج أن التنمية الزراعية المستدامة يمكن لها أن تؤدي دورا أساسيا وهاما في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر من خلال سعيها إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مع المحافظة على البيئة، مما يحسن من المستوى المعيشي للسكان خاصة على مستوى الأرياف وذلك بالمحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها ورفع كفاءة استخدامها، تشجيع الأفراد على العمل الزراعي وتطوير كفاءاتهم في استخدام التكنولوجيا ذات الارتباط بالقطاع الزراعي خاصة في مجال الري واستصلاح الأراضي واستخدام مياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية والتشريعات القانونية المحفزة على ذلك وهو ما يسمح بتوسيع الأراضي الزراعية والرعي والمحافظة عليها مما ينتج عنه زيادة في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني نقاشى والطلب المحلي للغذاء الذي يحقق الأمن الغذائي.

إلا أن تحقيق ذلك يكون بالعمل على:

- وضع إستراتيجية طويلة المدى تحدد فيها الغايات والأهداف والطرق المناسبة لتحقيقها؛
- الاهتمام بالعنصر البشري بالرفع من كفاءته في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة عن طريق التعليم والتكوين والتدريب؛
- العمل على تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الأصول الإنتاجية الزراعية وفي توزيع المستلزمات من قروض ودعم لتوسيع الاستثمار الزراعي؛
- الرفع من الكفاءات الإدارية للبنوك الفلاحية ومؤسسات الدعم الفلاحي للحد من تعقيدات شروط الإقراض والدعم الفلاحي؛
- التوسع في استخدام التكنولوجيا في الإنتاج الزراعي والتي تتناسب والنظم الزراعية الكفيلة بضمان استخدام أمثل للموارد الزراعية وجعلها تستجيب للاحتياجات المتزايدة للسكان؛
- توسيع العمل المشترك مع الدول المتطورة زراعيا خاصة في مجال حصر ومسح وتصنيف الموارد الزراعية الطبيعية على المستوى الوطني وكذا في مجال البحث والتطوير التقني الزراعي؛
- إعطاء الفرصة للمعاهد ومراكز البحوث الزراعية للمساهمة في تطوير وتنمية القطاع الزراعي؛
- العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي العربي خاصة مع دول الجوار من خلال التنسيق في وضع خطط وسياسات في هذه الدول تعتمد على مجال التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزات نسبية عن الدول الأخرى.

VI. المراجع:

1) المراجع العربية:

1. الحاج محمد الحاج. (1428 هـ). اتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة. السعودية: مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود.
2. السيد إبراهيم مصطفى وآخرون . (2007). اقتصاديات الموارد والبيئة. مصر: الدار الجامعية.
3. القانون رقم 04-09 بتاريخ. (14 غشت، 2004). المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 .
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية . (2016). الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 36. السودان: المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
5. أمينة بن خزناجي. (2013/2012). دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي في المغرب العربي. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف، الجزائر
6. بيجت محمد أبوالنصر. (16/14 أكتوبر 2003). دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية. الأردن: المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي.
7. صلاح محمود الحجار. (2003). السحابة الدخانية المشككة- الأثر- الحل. مصر: دار الفكر العربي.
8. عبد الكريم صالح حرمان. (22 جويلية، 2008). الأمن الغذائي. على الموقع: <http://www.grenc.com>. تاريخ الاسترداد 15 سبتمبر 2018
9. عزت ملوك قناوي. (25 سبتمبر 2002). الأمن الغذائي العربي. مصر: المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.
10. محمد السيد عبد السلام. (فيفري 1998). الأمن الغذائي للوطن العربي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب.
11. محمد رفيق أمين حمدان . (1999). الأمن الغذائي-نظرية ونظام وتطبيق. الأردن: دار وائل للنشر.
12. مرسوم تنفيذي رقم 02-263 بتاريخ . (17 غشت، 2002). المتضمن إنشاء المحافظة الوطنية للتكوين البيئي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56 .
13. مرسوم تنفيذي رقم 01-09 بتاريخ . (07 يناير، 2001). المحدد لتنظيم الإدارة المركزية لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04 .
14. مرسوم تنفيذي رقم 02-115 بتاريخ . (03 أفريل، 2002). المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22 .
15. مرسوم تنفيذي رقم 08-11 بتاريخ. (27 يناير، 2008). المحدد لتنظيم الإدارة المركزية في وزارة الموارد المائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07 .
16. منظمة الأغذية والزراعة. (2018). تاريخ الاسترداد 10 09 2018، من www.fao.org.
17. منظمة الأغذية والزراعة. (2000). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
18. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (3-5 ماي 2007). المؤتمر الدولي حول الزراعة العضوية والأمن الغذائي. روما. على الموقع: <http://www.fao.org/organicag/oa-specialfeatures/oa-foodsecurity>. تاريخ الاسترداد 15 سبتمبر 2018
19. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (13-17 نوفمبر 1996). مؤتمر القمة العالمي للأغذية. روما. على الموقع: <http://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm>
20. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2009). المخطط الوطني للتنمية الريفية سنة 2000، برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2008، برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، المخطط الخماسي (2010-2014).

References translated from arabic :

1. Al-Hajj Mohammed Al-Hajj. (1428 AH). Farmers' attitudes towards sustainable agriculture. Saudi Arabia: Research Center of the College of Food and Agricultural Sciences, King Saud University.
2. Al-sayed Ibrahim Mustafa and others authors. (2007). Resource and environment economics. Egypt: El Dar El Gamaya.
3. Law No. 04-09 dated. (August 14, 2004). related to the promotion of renewable energies within the framework of sustainable development, Official Gazette of the Republic of Algeria, No. 52.

4. The Arab Organization for Agricultural Development. (2016). Arab Agricultural Statistics Yearbook, Volume No. 36. Sudan: Arab Organization for Agricultural Development.
 5. Amina bin Khaznaji. (2012/2013). The role of economic integration in achieving food security in the Arab Maghreb. Master thesis. Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences. Setif University, Algeria.
 6. Bahgat Mohammed Abu Al-Nasr. (14/16 October 2003). The role of investment in achieving sustainable agricultural development in the Arab region. Jordan: International Conference on Sustainable Agricultural Development and the Environment in the Arab World.
 7. Salah Mahmoud Al-Hajjar. (2003). The smoke cloud problem - impact - solution. Egypt: Arab Thought House.
 8. Abdelkarim Saleh Hamran. (July 22, 2008). Food security. On the website: <http://www.grenc.com>. Retrieved 15 September 2018.
 9. Ezzat Melouk Qenawy. (25 September 2002). Arab food security. Egypt: The Tenth Conference of Agricultural Economists - The Egyptian Association of Agricultural Economics.
 10. Mohammed Al-Sayed Abdelsalam. (February 1998). Food security for the Arab world. Kuwait: National Council for Culture and Literature.
 11. Mohammed Rafiq Amine Hamdane. (1999). Food security - theory, system and application. Jordan: Wael Publishing House.
 12. Executive Decree No. 263-02 dated. (August 17, 2002). Containing the establishment of the National Conservancy for Environmental Training, Official Gazette of the Republic of Algeria, No. 56.
 13. Executive Decree No. 01-09 dated. (January 7, 2001). Determined to organize the central administration of the Ministry of Territorial Planning and the Environment, Official Gazette of the Republic of Algeria, No. 04.
 14. Executive Decree No. 115-02 dated. (April 3, 2002). Which includes the establishment of the National Observatory for the Environment and Sustainable Development, Official Gazette of the Republic of Algeria, No. 22.
 15. Executive Decree No. 08-11 dated. (January 27, 2008). Determined to organize the central administration in the Ministry of Water Resources, Official Gazette of the Republic of Algeria, No. 07.
 16. Food and Agriculture Organization. (2018). Retrieved 10 September 2018, from www.fao.org.
 17. Food and Agriculture Organization. (2000). The state of food insecurity in the world. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
 18. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (3-5 May 2007). International Conference on Organic Agriculture and Food Security. Rome. At: <http://www.fao.org/organicag/oa-specialfeatures/oa-foodsecurity>. Retrieved 15 September 2018.
 19. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (November 13-17; 1996). World Food Summit. Rome. At: <http://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm>.
 20. Ministry of Agriculture and Rural Development. (2009). National Rural Development Plan 2000, Agricultural and Rural Renewal Program 2008, Economic Revitalization Program, Growth Support Program, Five-Year Plan (2010-2014).
- 2) **French references:**
1. Boualem REMINI. (2005). *La problématique de L'eau en Algérie*. Alger : Office des publications universitaires.
 2. MADR. (2013). *Le programme Quinquennal 2015-2019* .

VII. الملاحق :

الجدول 1: توزيع الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي وتطورها خلال الفترة (2000-2019) الوحدة: ألف هكتار

2019	2017	2015	2014	2009	2005	2001	البيان
8563.67	8481.31	8488.03	8465.04	8423.34	8389.64	8193.74	المساحة الفلاحية الصالحة
32752.53	32798.67	32968.51	32965.97	32955.8	32821.5	31914.8	المراعي والمجاري
2652.45	2436.61	1457.54	1458.09	1087.70	1169.44	875.34	أراضي الإستغلال الفلاحية غير المنتجة
4090.99	4082.45	4220.31	4232.65	4230.70	4289	4223	الغابات
48059.64	47799.05	47134.39	47121.75	46697.54	46669.6	45206.8	مجموع الأراضي المستغلة في الفلاحة
%20	%20	%19.8	%19.78	%19.6	%17.8	%17.2	نسبتها إلى مجموع مساحة التراب الوطني

1.11	0.21	0.21	0.22	0.24	0.26	0.27	نصيب الفرد ه/ان
------	------	------	------	------	------	------	-----------------

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول 2: تطور العمالة الفلاحية خلال الفترة 2000 – 2019 الوحدة: ألف عامل

البيان	2000	2004	2009	2014	2015	2017	2019
العمالة الكلية	10353	8416.2	10544	11454	11931	10858	12700
العمالة في الزراعة	2525	2234.9	2358.3	2550.7	2959	2608.77	2693.55
نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية %	24.39	26.5	22.36	22.26	24.80	24.02	21.2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلدات رقم (23)،

26، 30، (38،40)، والتي سنوات إصدارها على الترتيب (2003، 2006، 2010، 2018، 2020)

الجدول 3: المخصصات المالية للقطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية (2001-2019) الوحدة: مليار دج

البيان	حجم الموارد المالية المخصصة للبرنامج (1)	حجم الموارد المالية المخصصة للقطاع الزراعي (2)	نسبة (1)/(2) %
برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	525	64.4	12.46
البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	4202.7	300	7.14
المخطط الخماسي الأول (2010-2014)	21214	1000	4.71
المخطط الخماسي الثاني (2015-2019)	2015	209.4	3
	2016	198.2	
	2017	101	
	2018	116.5	
	2019	160.7	
	26200		

المصدر:- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2001). تقارير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001. الجزائر. ص 87.

- رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. على الموقع www.cg.gov.dz/psre تاريخ الاطلاع 2018/09/10.

- بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 20 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2009-2014.

-قوانين المالية للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

الجدول 4 : تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 2000-2019 الوحدة: ألف طن

الإنتاج	2000	2004	2008	2009	2014	2015	2017	2019
الحبوب	2657.53	3525.05	5252.19	5253.15	3435.23	3760.95	347.81	563.34
بقول جافة	38.44	47.11	64.29	64.3	93.7	87.39	107.27	146.56
إجمالي الخضار	3362.20	5926.55	7291.3	7291.3	12583	12771.78	13488.86	13796.16
بطاطس	1333.4	1896.2	2171.1	2636.1	467.37	453.99	460.64	502.02
الحمضيات	470	627.41	844.5	844.5	1271	1341.99	1464.52	1762.9
الكروم	196.16	334.02	492.55	492.5	518.3	568.07	566.58	503.74
الزيتون	200.34	316.49	475.18	475.2	482.86	653.77	684.46	868.75
التمور	440	520	600.69	600.7	93.44	99.04	1058.56	1136.02
التين والفواكه	468.45	773.24	1099.29	1015.39	1396.53	1538.88	1524.18	1414.85

واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

								(ذات النواة)
--	--	--	--	--	--	--	--	--------------

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلدات رقم (23، 26، 30، 37، 40)، والتي سنوات إصدارها على الترتيب (2003، 2006، 2010، 2017، 2020)

الجدول 5 : تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2019

الإنتاج	2000	2004	2008	2009	2014	2015	2017	2019
اللحوم الحمراء (طن)	259800	320000	315757	346596	486290.3	525647.4	543890	509820
اللحوم البيضاء (طن)	201000	170000	305695	209225.3	463452.2	505274	529810	299430
الحليب (10 ⁶ لتر)	1637	1915	2219.70	2394.20	3588.25	37537.66	3521210	3189239
العسل (طن)	1600	2800	3312	4001.6	5713.9	6426.9	6123	6347
البيض (10 ⁶ بيضة)	2 160	3 629	3507.575	3838.298	6060.558	6644.517	15769.15	13662.65
الأسماك (طن)	102250	137560	139260	132270	101580	106100	108300	104884

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R.(2006). Rapport sur situation du secteur agricole Pour l'Années 2001-2006. Alger. p31.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية. المجلدات رقم (23، 26، 30، 36، 40)، والتي سنوات إصدارها على الترتيب (2003، 2006، 2010، 2016، 2020)

الجدول 6 : تطور مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي بالجزائر للفترة 2000-2019 (بالأسعار الجارية) الوحدة : مليار دج

البيان	2000	2004	2009	2014	2015	2017	2019
الناتج الزراعي	425.58	710.49	1157.17	2191.9	1971.8	2570.64	3161.38
إجمالي الناتج المحلي	5116.43	7303.4	12043.5	19410.62	16689.4	20946.85	21394.74
نصيب الزراعة من إجمالي الناتج المحلي (%)	08.31	09.73	09.6	11.29	11.81	12.27	14.77
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (ألف دج للفرد)	11.80	19.66	36.39	56.16	49.34	61.61	73.52

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصاء (سبتمبر 2009). معطيات إحصائية، الحسابات الإحصائية من 2000 إلى 2008. رقم 528. الجزائر. ص 15.

- ONS (2015). Compte de production et Compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Années 2009-2014. Alger.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية. المجلدات رقم (36، 40)، والتي سنوات إصدارها (2016، 2020).

الجدول (7): نسب مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب الوطني على الغذاء من أهم المواد الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 الوحدة: 1000 طن

البيان	السنوات	الحبوب	البقول	البطاطا	الخضر	الزيوت والشحوم	اللحوم	الحليب ومشتقاته	البيض
متوسط الإنتاج السنوي	05-01	3287.7	51.81	1646.7	3631.1	61.69	421.5	1634.6	157.53
	2009	5253.1	64.29	2636.1	7291.3	95.4	462.4	2377.6	193.51
	2015	3760.9	87.4	4539.6	12469.3	1.9	769.0	3895.0	335.0
	2019	5633.5	146.6	5020.2	8620	115.8	803.61	3189.24	341.56
متوسط الطلب السنوي	05-01	10794.1	220.90	1756.65	3645.6	766.74	471.6	3725.9	159.9
	2009	13172.3	239.3	2760.9	7316.9	787.5	524.7	5113.1	194.1
	2015	17582.1	312.64	4692.5	12496.5	803.3	836.2	7267.5	335.2
	2019	22811.2	(177.3)	5106.2	8613.6	1038	859.9	4278.9	341.7
نسبة الاكتفاء الذاتي %	05-01	30.46	23.17	93.74	99.60	8.05	89.38	43.87	99.74
	2009	39.88	26.66	95.48	99.65	12.12	88.13	46.50	98.51
	2015	21.39	27.69	96.74	99.78	0.24	91.96	53.59	99.93
	2019	24.7	(82.7)	98.3	100.1	11.2	93.5	74.5	99.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. المجلدات رقم (29,31, 36, 40)، بالنسبة لإحصائيات الفترة (01-05)، وسنوات 2009، 2015، 2020 على الترتيب.

الجدول (8): تطور الميزان التجاري الغذائي الجزائري ونسبة مساهمة الصادرات في تغطية الواردات الغذائية خلال الفترة 2000-2019 الوحدة: مليون دولار

المتوسط السنوي	2000	2004	2005	2009	2014	2015	2019
صادرات غذائية: A	34.7	68.0	78.1	105.4	277.82	199.81	410.6
واردات غذائية: B	2178.1	3334.3	3956.9	4103.3	7610.20	7086.63	6925.9
صافي الواردات الغذائية (B - A) =	2143.4	3266.3	3878.8	3997.9	7332.39	6886.82	6515.3
% B/ A	1.59	2.04	1.97	2.57	3.65	2.82	5.93

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. المجلدات رقم (23, 26, 30, 36, 40)، بالنسبة لإحصائيات السنوات 2000، 2004، 2009، 2014، 2015، 2020 على الترتيب.